



البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم الاقتصاد الكلي

التقرير الاقتصادي للفصل الثالث 2023

Central Bank of Iraq
Statistics & Research Department
www.cbi.iq

المحتويات

1	المقدمة
6-2	أولاً: القطاع الحقيقي
2	1. الناتج المحلي الإجمالي
5	2. التضخم
9-7	ثانياً: القطاع النقدي
7	1. المؤشرات النقدية
8	2. أدوات السياسة النقدية
14-10	ثالثاً: القطاع المصرفي
10	1. القدرة الرأسمالية
10	2. الودائع المصرفية
11	3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية
12	4. أسعار الفائدة
13	5. مبادرات البنك المركزي
19-15	رابعاً: القطاع المالي
15	1. الموازنة العامة
19	2. الدين العام الداخلي
24-20	خامساً: القطاع الخارجي
20	1. حجم التجارة
22	2. ميزان المدفوعات
28-25	سادساً: نظام المدفوعات العراقي

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي نمو متدني متباطئ خلال الفصل الثالث عام 2023 يعود ذلك إلى عدة عوامل أهمها استمرار الحرب (الروسية-الأوكرانية) والتوترات السياسية - الجغرافية، إذ تعرضت أسعار السلع الأولية بصفة خاصة للتذبذب نتيجة الأوضاع السياسية وتركز عمليات الإنتاج، وفيما يأتي أهم المؤشرات للاقتصاد المحلي خلال الفصل الثالث من عام 2023 قياساً بالفصل ذاته من العام السابق: -

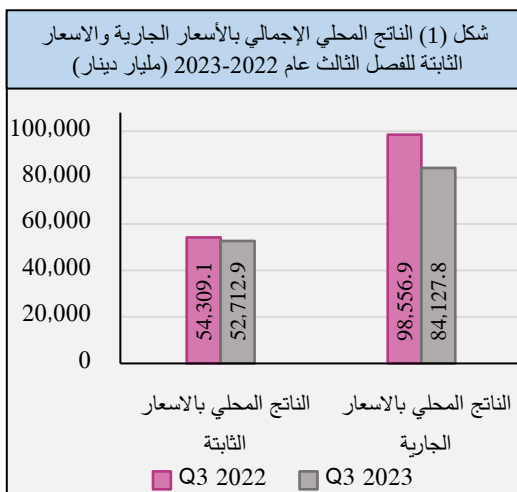
- سجل الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً بنسبة (2.9%) يعود ذلك إلى انخفاض انتاج النفط الخام نتيجة قرارات أوبك بخفض كمية الإنتاج.
- سجل مُعدّل التضخم العام نسبة (3.6%) لهذا الفصل مقارنة بذات الفصل من العام السابق يُعزى ذلك إلى ارتفاع أغلب فقراته، وذلك بسبب الظروف العالمية والسياسية سيما وإن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتغطية الاستهلاك.

- شهد القطاع النقدي تطوّرات عديدة، إذ ارتفع رصيد عرض النقد (M1) و (M2) بنسبة (14.8%) و(13.2%) على التوالي، كما سجّلت الاحتياطيات الأجنبية ارتفاعاً بنسبة (18.3%) نتيجة انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار، من جانب آخر شهد نشاط المصارف العاملة في العراق ارتفاع في رصيد

الودائع بنسبة (12.6%) نتيجة ارتفاع النفقات العامة وكذلك ارتفع الائتمان النقدي لدى المصارف بنسبة (12.2%) وبالتالي ارتفاع قدرتها في خلق الائتمان لهذا الفصل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق.

- سجّلت الموازنة العامة خلال الفصل الثالث من عام 2023 انخفاضاً ملحوظاً وجاء هذا الانخفاض في جانب الإيرادات العامة بنسبة (11.9%) نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، كما ارتفعت النفقات الجارية بنسبة (2.6%) مع انخفاض النفقات الاستثمارية بنسبة (16.5%).
- انخفض حجم التجارة بنسبة (27%) نتيجة الانخفاض في الصادرات والاستيرادات بنسبة (24%) و(34%) على التوالي.

من المتوقع أن يتباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي في سنة 2024 مدعوماً بتسارع الإنفاق في الموازنة العامة، إلا أن الاعتماد الكبير على النفط يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات في أسواق النفط، ومن المتوقع أن يؤدي ارتفاع قيمة الدينار أيضاً إلى زيادة الصادرات وتقويض القدرة التنافسية للصادرات كما يمكن أن يؤدي الاستقرار السياسي الداخلي فيما يتعلق بتشكيل الحكومة إلى تمهيد الطريق لمزيد من الاستثمارات في الاقتصاد وتعزيز إجمالي الناتج المحلي المحتمل.



3.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الثابتة:

شكّل قطاع التعدين والمقالع النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الثالث 2023 بنسبة (56.8%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسب مساهمة باقي النشاطات (43.2%)، إذ احتل قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية المرتبة الثانية بنسبة (14.3%) وجاء قطاع النقل والاتصالات والخزن المرتبة الثالثة بنسبة (8.6%)، فيما سجّل قطاع الكهرباء والماء أدنى نسبة مساهمة لتبلغ (1.0%)، وكما موضّح أدناه في الشكل (2).

1. الناتج المحلي الإجمالي

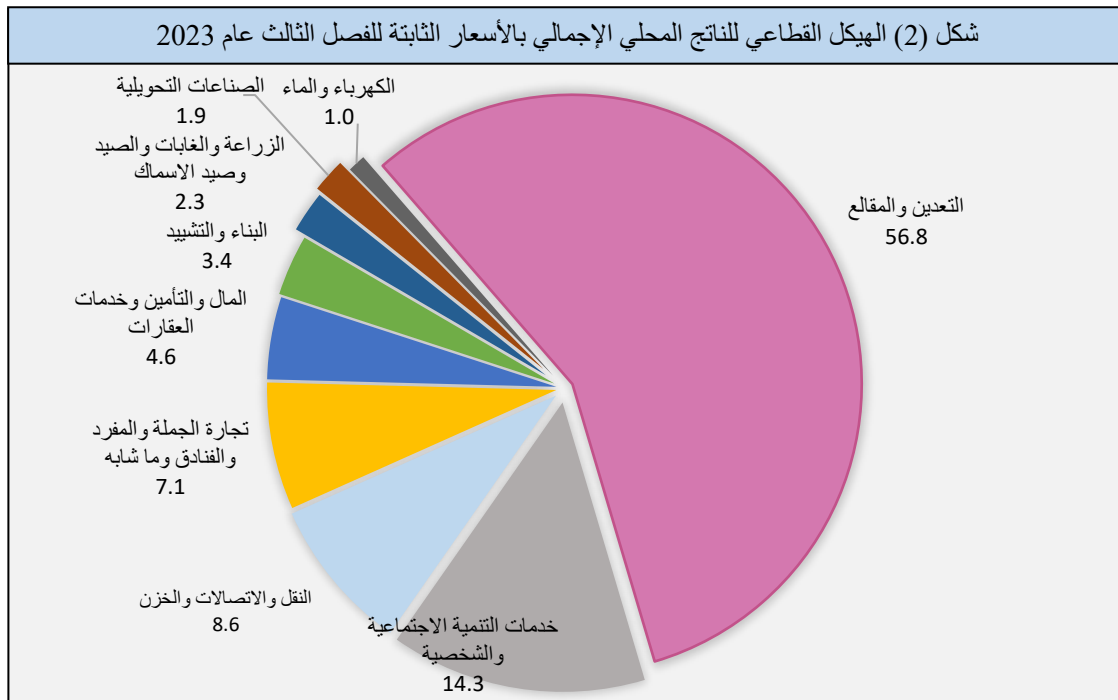
1.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

شهد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفصل الثالث من عام 2023 انخفاضاً بنسبة (2.9%) ليبلغ (52,712.9) مليار دينار مقابل (54,309.1) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل (1)، ويعزى هذا الانخفاض بالدرجة الأساس إلى انخفاض إنتاج النفط الخام بنسبة (11.5%) الناجم عن انخفاض حصة الإنتاج وفق اتفاق (أوبك+)، فيما ارتفع الناتج المحلي بدون النفط ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة (11.2%) نتيجة الارتفاع في كلّ من قطاع (البناء والتشييد، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك، الصناعة التحويلية والكهرباء والماء)، بنسبة (38.9%)، (32.6%)، (28.9%)، (16.7%)، (9.7%) على التوالي.

2.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لهذا الفصل انخفاضاً ملحوظاً بلغت نسبته (14.6%) ليسجّل (84,127.8) مليار دينار مقابل (98,556.9) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق كما في الشكل (1)، يأتي هذا الانخفاض بالدرجة الأساس من انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة (11.1%) فضلاً عن انخفاض كمية النفط الخام المنتج بنسبة (11.5%) قياساً لنفس الفصل من العام السابق.

كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بدون النفط بنسبة (7%) قياساً بذات الفصل من العام السابق.



جدول (1) الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للفصل الثالث عام 2023 مقارنة مع الفصل الثالث 2022

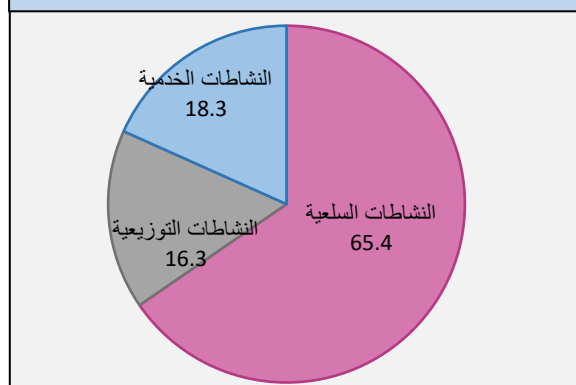
النشاطات الاقتصادية	Q3 2022	Q3 2023	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
التعدين والمقالع	33,895,166.5	30,049,068	-11.3	56.8
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	5,703,189.7	7,560,803.9	32.6	14.3
النقل والخزن والاتصالات	4,993,083.3	4,533,993.2	-9.2	8.6
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	3,821,449.3	3,773,550.3	-1.3	7.1
المال والتأمين وخدمات العقارات	2,490,845.4	2,434,744	-2.3	4.6
البناء والتشييد	1,288,013.9	1,789,489	38.9	3.4
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	948,857.6	1,222,732.3	28.9	2.3
الصناعة التحويلية	888,578.2	1,037,286.7	16.7	1.9
الكهرباء والماء	469,924.5	515,692.5	9.7	1.0

4.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت مجاميع النشاطات نمواً خلال هذا الفصل قياساً بالفصل السابق، إذ شهدت النشاطات السلعية انخفاضاً بنسبة (7.7%) وهذا ناجم عن انخفاض النمو في النشاط النفطي، فيما انخفضت النشاطات التوزيعية بنسبة (5.3%) نتيجة انخفاض نشاط النقل والاتصالات والخزن بنسبة (9.2%) كما ارتفعت النشاطات الخدمية بنسبة (22.5%) نتيجة الارتفاع الحاصل في نشاط

ويتضح من الهيكل القطاعي ان قطاع النفط هو القطاع المهيمن على تكوين الناتج من جانب وإلى ضعف مساهمة بقية القطاعات السلعية فضلاً عن وضوح دور الدولة في الاقتصاد من خلال ارتفاع مساهمة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بعد استبعاد قطاع النفط من جانب آخر نلاحظ تراجع نسبة مساهمة ونمو القطاع الزراعي بشكل واضح، مما يعني بقاء العراق معتمد بشكل كبير على الاستيرادات.

شكل (3) الأهمية النسبية % للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات



خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية بشقيه الحكومة العامة والخدمات الشخصية.

أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت النشاطات السلعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (65.4%)، فيما احتلت النشاطات الخدمية المرتبة الثانية ونسبة مساهمة بلغت (18.3) ومما سبق نلاحظ ان نشاط النفط لا يزل هو المكون الاساسي للأنشطة السلعية وبالتالي تعزيز الريعية، واحتلت النشاطات التوزيعية المرتبة الثالثة ونسبة (16.3%).

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

(مليون دينار)

النشاطات الاقتصادية	Q3 2022	Q3 2023	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
النشاطات السلعية	37,490,540.7	34,614,268.5	-7.7	65.4
النشاطات التوزيعية	9,099,769.2	8,614,574.0	-5.3	16.3
النشاطات الخدمية	7,908,798.5	9,688,517.4	22.5	18.3
المجموع	54,499,108.4	52,917,359.9	-2.9	100

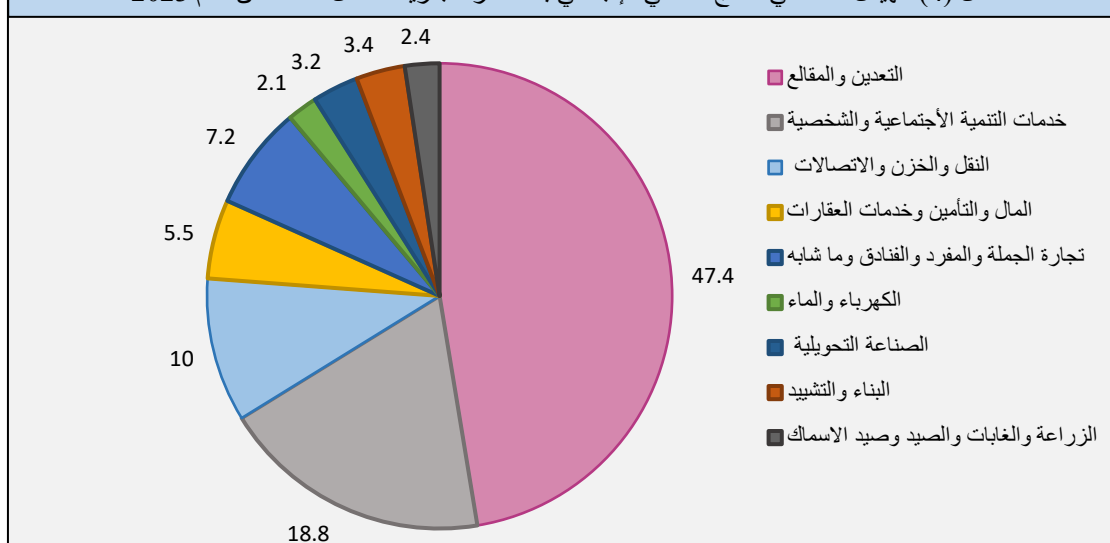
مساهمة باقي النشاطات (52.5%)، احتل خدمات التنمية الاجتماعية المرتبة الثانية ونسبة (18.8%)، وجاء قطاع النقل والاتصالات بالمرتبة الثالثة بنسبة (10%) فيما سجل قطاع الكهرباء والماء ادنى نسبة مساهمة لتبلغ (2.1%)، وكما موضح أدناه في الشكل (4).

5.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجارية:

شكل قطاع التعدين والمقالع النسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفصل الثالث 2023 بنسبة مساهمة (47.5%) من الناتج المحلي الإجمالي، بينما بلغت نسب

شكل (4) الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفصل الثالث من عام 2023



جدول (3) الأهمية النسبية للنشاطات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للفصل الثالث عام 2023

النشاطات الاقتصادية	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
التعدين والمقالع	-30.1	47.4
خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	8.2	18.8
النقل والخزن والاتصالات	-1.7	10
المال والتأمين وخدمات العقارات	-0.1	5.5
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	3.7	7.2
الكهرباء والماء	-13.4	2.1
الصناعة التحويلية	18.0	3.2
البناء والتشييد	45.8	3.4
الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	34.7	2.4

الاجتماعية والشخصية أما على مستوى المساهمة النسبية فلا زالت النشاطات السلعية تحتل المرتبة الأولى بنسبة مساهمة بلغت (58.5%)، فيما احتلت النشاطات الخدمية المرتبة الثانية ونسبة مساهمة بلغت (23.6%) واحتلت النشاطات التوزيعية المرتبة الثالثة ونسبة مساهمة بلغت (17.9%).

6.1 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

شهدت مجاميع النشاطات السلعية انخفاضاً بنسبة (24.1%) وهذا ناجم عن انخفاض النمو في النشاط النفطي بشكل ملحوظ، فيما ارتفعت النشاطات التوزيعية بنسبة (0.6%) نتيجة ارتفاع نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه كما ارتفعت النشاطات الخدمية بنسبة (6.3%) نتيجة الارتقاء الحاصل في نشاط خدمات التنمية

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية حسب مجاميع النشاطات (السلعية، التوزيعية، الخدمية)

(مليون دينار)

النشاطات الاقتصادية	Q3 2022	Q3 2023	معدل النمو %	الأهمية النسبية %
النشاطات السلعية	65,124,366.4	49,440,395.1	-24.1	58.5
النشاطات التوزيعية	15,000,697.6	15,092,199.2	0.6	17.9
النشاطات الخدمية	18,815,624.1	19,992,750.7	6.3	23.6
المجموع	98,940,688.1	84,525,345	-14.6	100

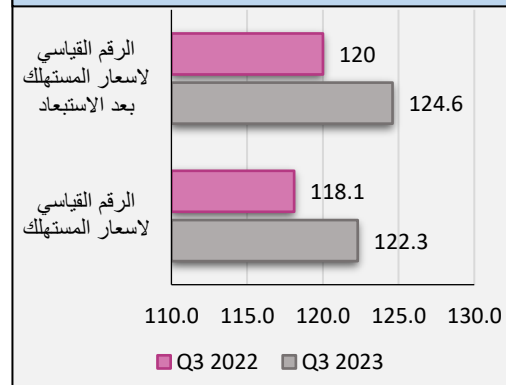
سجل الرقم القياسي بعد استبعاد فقرتي (الفواكه والخضروات والمشتقات النفطية) ارتفاعاً بنسبة (3.8%) على أساس سنوي، إذ سجل (124.6) نقطة للفصل الثالث عام 2023 مقابل (120.0) نقطة لذات الفصل من عام 2022 كما في الشكل (5).

2. التضخم

سجل معدل التضخم العام للرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق خلال الفصل الثالث لعام 2023 نسبة (3.6%) على أساس سنوي، إذ بلغ (122.3) نقطة في الفصل الثالث 2023 مقابل (118.1) نقطة في ذات الفصل من العام السابق، ويعزى هذا إلى ارتفاع أغلب فقراته بسبب الظروف العالمية والسياسية سيما وأن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتغطية الاستهلاك.

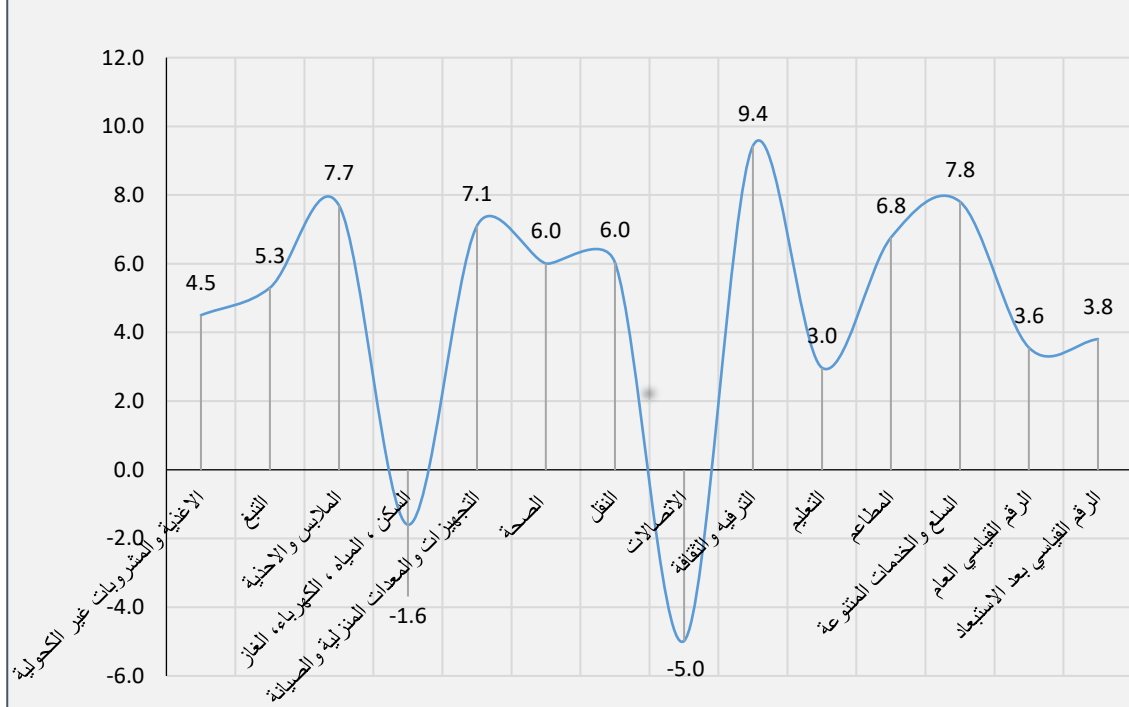
المنزلية والصيانة، المطاعم (7.1%)، (6.8%) على التوالي، فيما سجّلت كل من الصحة والنقل (6.0%) لكل منهما وسجلت فقرة التبغ بنسبة (5.3%)، وسجّلت فقرة الاغذية والمشروبات غير الكحولية معدل تضخم (4.5%)، وكذلك سجّلت فقرة التعليم (3.0%) مقارنة بذات الفصل من العام السابق نتيجة ايقاف قرار تخفيض الأجور، فيما انخفضت كل من فقرة (السكن، المياه، الكهرباء، الغاز) لتبلغ (1.6%)، الاتصالات بنسبة (5.0%) نتيجة الحزمة التي أطلقتها وزارة الاتصالات لدعم خدمة الإنترنت فضلاً عن اعفاء على بطاقات الدفع المسبق لشحن أجهزة الهواتف المحمولة من الضرائب.

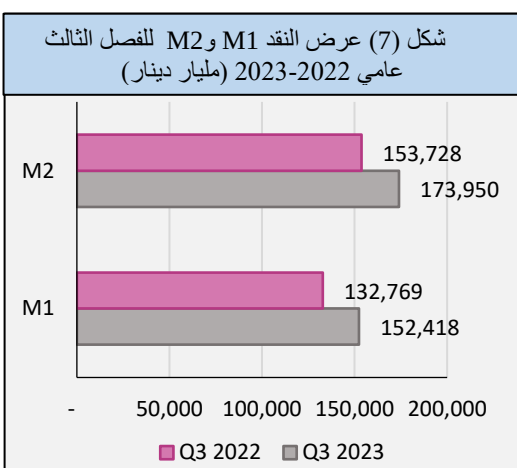
شكل (5) الرقم القياسي لأسعار المستهلك (نقطة) للفصل الثالث عامي 2022-2023



ساهمت مجاميع سلّة المستهلك في ارتفاع معدّلات التضخم خلال هذا الفصل ليلغى أعلى ارتفاع لها في فقرة الترفيه والثقافة لتسجل (9.4%)، فيما سجّلت فقرة السلع والخدمات المتنوعة (7.8%)، فيما سجّلت الملابس والأحذية نسبة (7.7%)، وسجلت التجهيزات والمعدات

شكل (6) معدل التضخم بحسب المجاميع الرئيسية للرقم القياسي لأسعار المستهلك للفصل الثالث 2023 (%)





(121.4) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق، ويعزى هذا الارتفاع إلى انخفاض مبيعات البنك المركزي من الدولار بنسبة (41.5%) ليبلغ (8.3) مليار دولار مقابل (14.2) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، نتيجة ارتفاع بند الارصدة النقدية في البنوك الأجنبية ونيويورك بنسبة (21.5%)، نتيجة التدابير التي اتخذها البنك المركزي العراقي والاجراءات المتخذة على عمل النافذة الى جانب زيادة مشتريات البنك المركزي للدولار الامريكي من وزارة المالية بنسبة (29.6%)، بالمقابل انخفاض بند رصيد النقد الأجنبي في خزائن البنك المركزي بنسبة (88.1%) بسبب اعتماد البنك المركزي على المنصة إلكترونية في بيع الدولار للجمهور، كما ارتفع بند الذهب بنسبة (5.3%) نتيجة ارتفاع اسعار الذهب عالمياً الى جانب شراء كميات جديدة من الذهب.

سجل مؤشر نسبة الاحتياطيات إلى عرض النقد الواسع نسبة (82.6%) للفصل الثالث 2023 وهي أعلى بكثير من النسبة المعيارية والبالغة (20%)، نتيجة ارتفاع الاحتياطيات الأجنبية بنسبة أكبر من ارتفاع (M2)، فيما سجل مؤشر الاحتياطيات الأجنبية إلى العملة

1. التطورات النقدية:

1.1 عرض النقد بالمفهوم الضيق M1

سجل رصيد عرض النقد بمفهومه الضيق نهاية الفصل الثالث 2023 ارتفاعاً بنسبة (14.8%) ليسجل (152,418) مليار دينار مقابل (132,769) مليار دينار لذات الفصل من العام السابق، ويعزى ذلك إلى الارتفاع الحاصل في كلٍّ من الودائع الجارية والعملة خارج البنوك بنسبة (6.5%) و(21.0%) على التوالي، نتيجة استمرار المبادرات والقروض المقدمة من قبل البنك المركزي والمصارف، ونمو الودائع الجارية، مما انعكس على زيادة الكتلة النقدية.

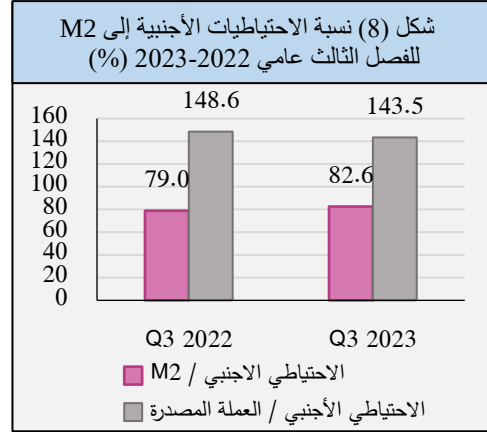
1.2 عرض النقد بالمفهوم الواسع M2

ارتفع رصيد عرض النقد بالمعنى الواسع M2 نهاية الفصل الثالث 2023 بنسبة (13.2%) إذ بلغ (173,950) مليار دينار، مقابل (153,728) مليار دينار للفصل ذاته من العام السابق، وجاءت هذه الزيادة كمحصلة لنمو عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) بنسبة (14.8%) والودائع الأخرى (الثابتة، التوفير والبريد والتأمينات) بنسبة (1.5%) والتي شكلت نسبة (12.4%) من اجمالي عرض النقد بالمفهوم الواسع، إذ تُعد هذه النسبة منخفضة وذلك بسبب احتفاظ الافراد بالنقد لأغراض المعاملات والتحوط، وبما أن النسبة الأكبر من عرض النقد هو خارج البنوك فإن قرارات وإجراءات البنك المركزي تكون ذات أثر مقيد.

1.3 الاحتياطيات الأجنبية

سجل رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية الفصل الثالث لعام 2023 ارتفاعاً بنسبة (18.3%) ليبلغ (143.6) ترليون دينار مقابل

المصدرة نسبة (143.5%) منخفضاً عن الفصل المماثل له من عام 2022 والذي بلغ نسبة (148.6%).



2. أدوات السياسة النقدية

1.2 نافذة بيع العملة

سجلت الكميات المباعة من الدولار الأمريكي عبر نافذة بيع العملة في البنك المركزي للفصل الثالث 2023 انخفاضاً بنسبة (41.5%) لتبلغ (8.3) مليار دولار مقابل (14.2) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى انخفاض مبيعات البنك من الحوالة وتعزيز الرصيد في الخارج بنسبة (44.7%)، بسبب اجراءات التدقيق (القيود المفروضة على النافذة)، بالمقابل انخفضت مبيعات النقد بنسبة (23.1%) قياساً بنفس الفصل من العام السابق.

سجلت مشتريات البنك المركزي للدollar الأمريكي من وزارة المالية خلال الفصل الثالث 2023 ارتفاعاً بنسبة (29.6%) إذ بلغت (17.5) مليار دولار خلال الفصل الثالث 2023 مقابل (13.5) مليار دولار لذات الفصل من العام السابق وهذا ناجم عن إقرار الموازنة وبالتالي ارتفاع الإنفاق الحكومي.

انخفض السعر الرسمي للدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي عبر نافذة بيع العملة الأجنبية بنسبة (10.2%) للفصل الثالث 2023 مقارنة مع الفصل الثالث 2022 بعد أن خفّض البنك المركزي في 2023/2/8 سعر صرف الدولار من (1,470) دينار للدولار الواحد إلى (1,320) دينار للدولار الواحد وذلك للحد من المضاربة في العملة الأجنبية والسيطرة على ارتفاع معدلات التضخم.

2.2 الاحتياطي الإلزامي

سجل رصيد الاحتياطي الإلزامي في الفصل الثالث لعام 2023 ارتفاعاً ملحوظاً بلغت نسبته (38.1%)، إذ بلغ (17.4) ترليون دينار مقابل (12.4) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، وهذا ناجم عن زيادة رصيد الودائع لدى المصارف العاملة في العراق لهذا الفصل مقارنة بنفس الفصل من العام السابق بنسبة (12.6%)، كما ارتفع رصيد الاحتياطي الإلزامي للمصارف الحكومية بنسبة (33.8%) والتي تشكل (85.9%) من إجمالي رصيد الاحتياطي الإلزامي للفصل الثالث 2023، فضلاً عن زيادة رصيد الاحتياطي من المصارف الاهلية بنسبة (71.3%) والتي تشكل (14.1%) من إجمالي رصيد الاحتياطي الإلزامي، إلى جانب قرار البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على الودائع الجارية والودائع الآجلة للمصارف التجارية والودائع الآجلة للمصارف الإسلامية لتصبح (18%)، (13%)، (8%) على التوالي.

2.3 حوالات وزارة المالية والبنك المركزي

أ- حوالات وزارة المالية

بلغت المبالغ المسددة من حوالات وزارة المالية بالدينار العراقي لأجل (365) يوم خلال الفصل الثالث من العام 2023 ما مقداره (1,071.2) مليار دينار بمعدل فائدة يتراوح (2% - 5%).

ب- حوالات البنك المركزي

تم إيقاف العمل بحوالات البنك المركزي وفق قرار البنك المركزي في 2023/6/26، وبلغ المسدد من الحوالات بالدينار العراقي لأجل (14) يوم ما مقداره (27.6) مليار دينار وبمعدل فائدة (7.5%)، بالمقابل بلغ المسدد لحوالات البنك المركزي بالدينار العراقي لأجل (182) يوم ما مقداره (248.3) مليار دينار.

اما حوالات البنك المركزي بالدينار العراقي لأجل (365) يوم فبلغ المبلغ المسدد (80) مليار دينار مما يشير الى توجه البنك المركزي نحو امتصاص السيولة.

النوافذ الاستثمارية

تم إيقاف العمل بالمنتجات المالية وفق قرار البنك المركزي في 2023/6/26، وبلغ رصيد الودائع الاستثمار بالدينار العراقي لمدة (90) يوم (289) مليار دينار بمعدل فائدة (5%)، ورصيد الاستثمار لمدة (182) يوم (75) مليار دينار بمعدل فائدة (5.5%)، أما رصيد الاستثمار لمدة (364) يوم فبلغ (1,008) مليار دينار بمعدل فائدة (8%).

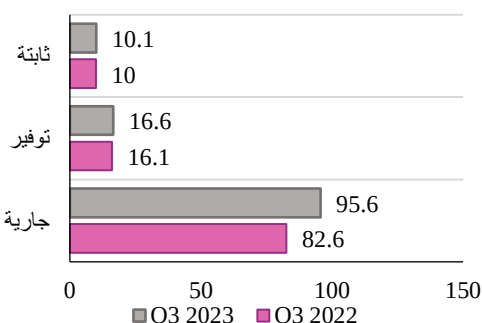
تطورات القطاع المصرفي

العام السابق، إذ ارتفعت الودائع الجارية بنسبة (15.7%)، ويعزى هذا إلى ارتفاع النفقات العامة، والتي تحول إلى المصارف على شكل ودائع جارية، كما ارتفعت ودائع التوفير بنسبة (3.4%)، وكذلك ارتفعت الودائع الثابتة بنسبة (1.5%)، إن ارتفاع ودائع التوفير والثابتة جاء نتيجة ارتفاع عدد الحسابات المصرفية خلال هذه السنة نتيجة تسهيل إجراءات فتح الحساب فضلاً عن زيادة أجهزة البيع (POS).

إطار (2)

أعلن البنك المركزي العراقي عن دخول قرار مجلس الوزراء المرقم (23044) لعام 2023 حيز التنفيذ، والتمثل بزيادة عدد أجهزة الدفع الالكتروني (POS) انطلاقاً من (2023/6/1) في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتعزيز ثقافة الدفع والتحويل الالكتروني، والتقليل من استخدام النقود الورقية في الجباية والتعاملات التجارية.

شكل (9) رصيد الودائع حسب النوع للفصل الثالث عامي 2022-2023 (ترليون دينار)



1. القدرة الرأسمالية

سجل إجمالي رؤوس أموال المصارف العاملة في العراق في الفصل الثالث لعام 2023 ارتفاعاً بنسبة (0.7%) لتبلغ (17.9) ترليون دينار مقابل (17.8) ترليون دينار للفصل ذاته من العام السابق، ويعزى ذلك إلى قرار البنك المركزي برفع رؤوس أموال المصارف، إذ ارتفعت رؤوس أموال المصارف الاهلية بنسبة (0.9%) مع بقاء رؤوس أموال المصارف الحكومية ثابتة في الفصل الثالث 2023.

بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الاهلية (74.8%) من إجمالي رؤوس أموال المصارف، فيما بلغت نسبة مساهمة رؤوس أموال المصارف الحكومية (25.2%) للفصل الثالث 2023.

إطار (1)

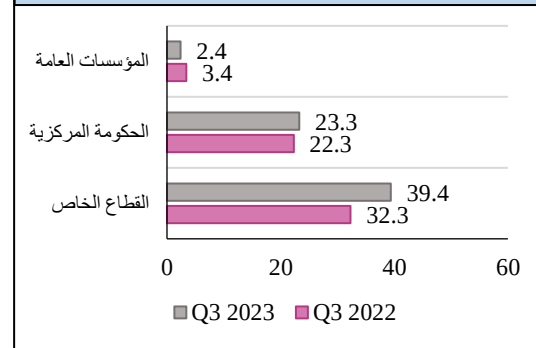
استناداً إلى قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (127) لسنة 2023 بجلسته المرقمة (1638) في (2023/7/18) تقرر زيادة رأس مال المصارف إلى ما لا يقل عن (400) مليار دينار عراقي خلال مدة أقصاها (2024/12/31) بواقع ثلاث دفعات، على ألا تقل كل دفعة عن (50) مليار دينار عراقي.

2. الودائع المصرفية

ارتفع رصيد الودائع في الفصل الثالث من عام 2023 بنسبة (12.6%) لتبلغ (122.4) ترليون دينار مقابل (108.7) ترليون دينار لذات الفصل من

أما بالنسبة لهيكل الودائع فلا تزال الودائع الجارية مهيمنة على إجمالي الودائع حيث بلغت نسبة المساهمة (78.2%) فيما بلغت مساهمة ودائع التوفير والثابتة (13.6%)، (8.3%) على التوالي. أما على مستوى القطاع فقد ارتفع رصيد ودائع الحكومة المركزية والقطاع الخاص بنسبة (30.3%)، (11.5%) على التوالي مقارنة بالفصل الثالث من عام 2022، ويُعزى هذا إلى زيادة النفقات العامة التي تعزز الودائع لدى القطاع المصرفي بشكل عام بعد إقرار الموازنة العامة، كما انخفضت ودائع المؤسسات العامة بنسبة (4.7%). شكّلت ودائع الحكومة المركزية وودائع المؤسسات العامة وودائع القطاع الخاص ما نسبته (33.0%)، (22.5%) و(44.5%) من إجمالي الودائع على التوالي، كما في الشكل (10).

شكل (10) رصيد الودائع حسب النوع للفصل الثالث عامي 2022-2023 (ترليون دينار)



3. الائتمان النقدي لدى المصارف التجارية

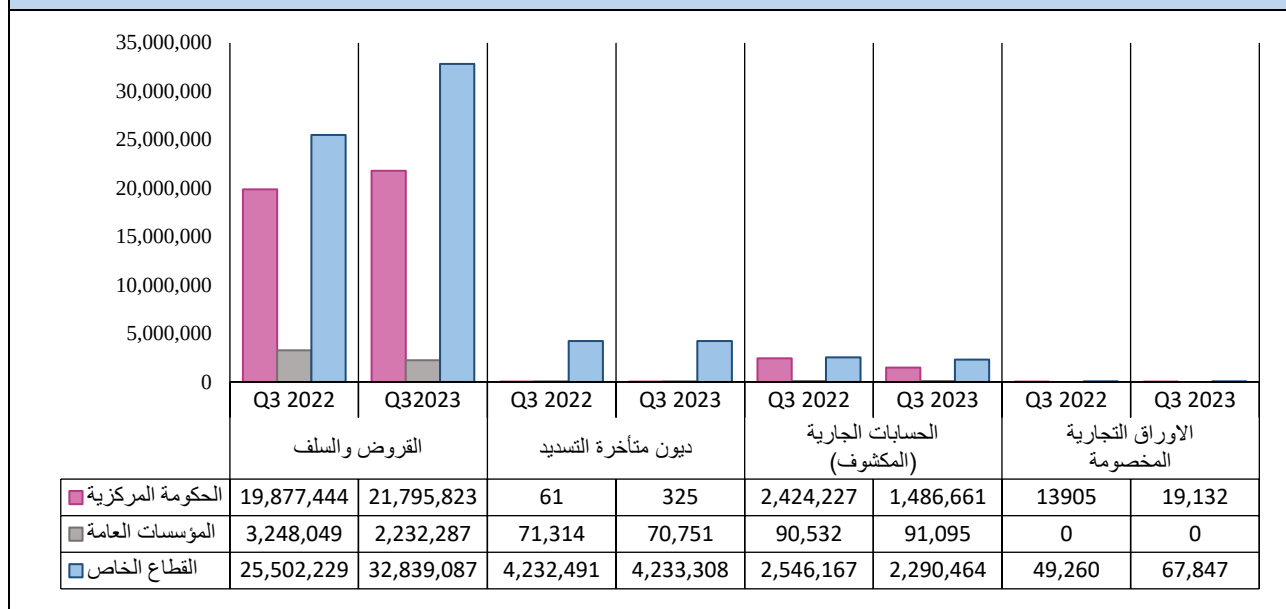
سجّل رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة في العراق نهاية الفصل الثالث سنة 2023 ارتفاعاً بنسبة (12.2%) ليلعب (65.1) ترليون دينار مقابل (58) ترليون دينار قياساً بذات

الفصل من العام السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع كُليّ من رصيد الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص والحكومة المركزية بنسبة (22.0%) و (4.4%) على التوالي، على الرغم من انخفاض الائتمان الممنوح إلى المؤسسات العامة بنسبة (29.4%) مقارنة بذات الفصل من العام 2022 كما في الشكل (11).

احتل القطاع الخاص المرتبة الأولى من حيث نسبة المساهمة في إجمالي الائتمان الممنوح إذ بلغ نسبة (60.5%) مقابل (35.8%) لقطاع الحكومة المركزية و(3.7%) لقطاع المؤسسات العامة.

انخفض رصيد الحسابات الجارية (المكشوف) بنسبة (23.6%) في الفصل الثالث عام 2023 مقارنةً مع الفصل ذاته عام 2022، وكانت نسبة الانخفاض الأكبر في حساب الحكومة المركزية بنسبة (38.7%). سجّل رصيد القروض والسلف ارتفاعاً بنسبة (16.9%) وذلك نتيجة زيادة القروض والسلف الممنوحة لكل من القطاع الخاص والحكومة المركزية إذ بلغت نسبة الارتفاع (28.8%)، (9.7%) على التوالي في الفصل الثالث لهذا العام مقارنة مع ذات الفصل عام 2022، بينما بقي رصيد الديون المتأخرة التسديد نهاية هذا الفصل مقارباً إلى حد كبير إلى الرصيد في ذات الفصل من العام السابق، كما ارتفع رصيد الأوراق التجارية المخصصة بنسبة (37.7%)، قياساً بالفصل الثالث من عام 2022، نتيجة ارتفاعها لدى كل من القطاع الحكومي والقطاع الخاص.

شكل (11) تطوّر رصيد الائتمان النقدي حسب النوع للفصل الثالث عامي 2022-2023



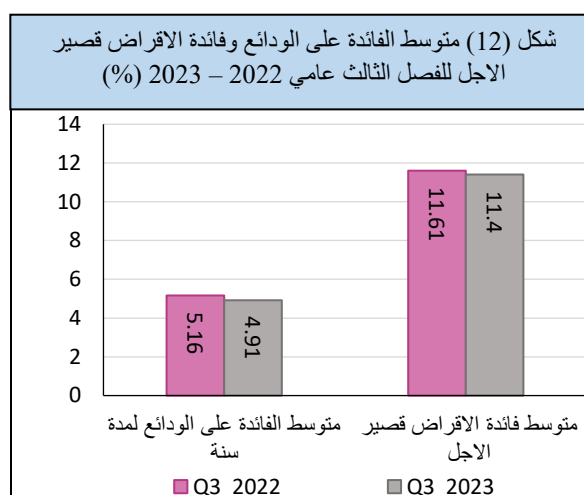
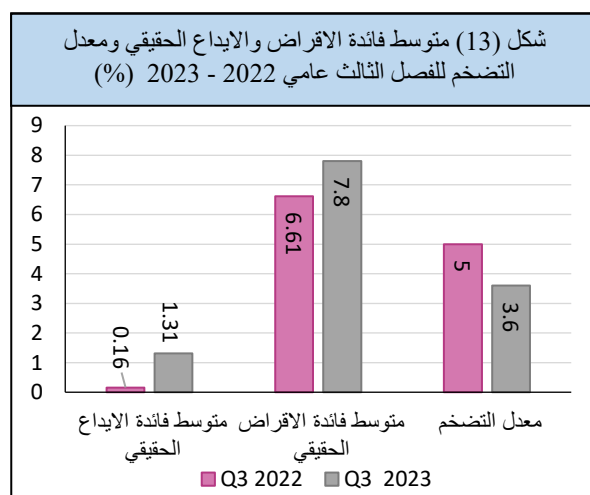
4. أسعار الفائدة

قام البنك المركزي العراقي برفع سعر السياسة من 4% إلى 7.5% في حزيران 2023، إذ شهدت معدلات الفائدة على الإقراض قصير الأجل في الفصل الثالث لعام 2023 انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1.8% مسجلةً (11.40%) مقارنةً بـ (11.61%) لذات الفصل من العام السابق، وذلك نتيجة انخفاض معدل التضخم الذي يرفع الفائدة الحقيقية، ومع هذا يعد سعر الفائدة الاسمي مرتفع، وهذا الارتفاع بسبب السياسة الائتمانية المتحولة المطبقة من قبل المصارف. كما سجل متوسط فائدة الإيداع لمدة سنة انخفاضاً بنسبة 4.84% مقارنةً بذات الفصل من العام السابق، وهذا بدوره أثر على معامل الانتشار ليرتفع بنسبة 0.62% ليسجل (6.49%) مقابل (6.45%) لذات الفصل من العام السابق.

سجل معدل الفائدة الحقيقي على الإيداع السنوي ارتفاعاً خلال الفصل الثالث من عام 2023 ليلعب (1.31%) مقابل (0.16%) لنفس الفصل من عام 2023، ويعزى ذلك إلى انخفاض التضخم بنسبة أكبر من انخفاض سعر فائدة الإيداع الاسمي ليلعب ما نسبته (3.60%) مقابل (5.00%) لذات الفصل من العام السابق، وهذا يساهم في دعم الاستثمار وتقليل الاكتناز وبالتالي التأثير إيجاباً في النشاط الاقتصادي، أمّا فيما يخص الإقراض فإن معدل فائدة الإقراض الحقيقي قصير الأجل سجل ارتفاعاً خلال الفصل الثالث لعام 2023 بنسبة 18% ليلعب (7.80%) مقابل (6.61%) لذات الفصل عام 2023 بسبب انخفاض معدل التضخم، حيث ان ارتفاع معدلات التضخم تؤثر على أسعار الفائدة الحقيقية سلباً مع بقاء أسعار الفائدة الاسمية ثابتة.

جدول (5) أسعار الفائدة للفصل الثالث عامي 2022-2023

الفقرات	Q3 2023	Q3 2022	معدل النمو %
متوسط الفائدة على الودائع لمدة سنة	4.91	5.16	-4.84
متوسط فائدة الاقراض قصير الاجل	11.40	11.61	-1.81
معامل الانتشار	6.49	6.45	0.62
معدل التضخم %	3.60	5.00	—
متوسط فائدة الایداع الحقيقي	1.31	0.16	718.75
متوسط فائدة الاقراض الحقيقي	7.80	6.61	18



وذلك بسبب توجه الجمهور نحو شراء العقارات والوحدات السكنية في المجمعات الاستثمارية. كما جاء صندوق الاسكان بالمرتبة الثانية وبمبلغ (196) مليار دينار، ومن ثم المصرف الصناعي بمبلغ يقارب (1.7) مليار دينار، وأخيراً المصرف الزراعي بمبلغ قارب (0.2) مليار دينار، إذ كانت نسبة كل مصرف من إجمالي المبلغ المصروف (64.3%، 35.4%، 0.3%، 0.03%) على التوالي.

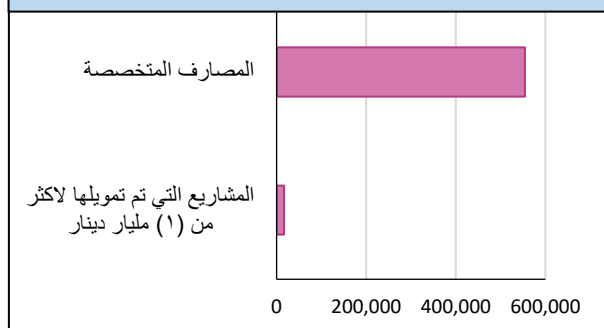
5. مبادرات البنك المركزي العراقي

استمر البنك المركزي العراقي في مبادراته لدعم القطاع الخاص وتحفيز النمو الاقتصادي ليبلغ إجمالي المبلغ المصروف محلياً لمبادرة الـ (4) ترليون دينار والمصارف المتخصصة قرابة (570.7) مليار دينار.

أ- مبادرة المصارف المتخصصة:

سجلت المبالغ المصروفة فعلياً من قبل المصارف المتخصصة مبلغ (554.3) مليار دينار، توزعت بين المصرف العقاري وصندوق الإسكان العراقي والمصرف الصناعي والمصرف الزراعي، إذ احتل المصرف العقاري المرتبة الأولى من حيث المبلغ المصروف الذي بلغ (356.4) مليار دينار،

شكل (14) المبالغ المخصصة لمبادرات البنك المركزي للمصارف العاملة في العراق لغاية الفصل الثالث عام 2023 (مليون دينار)



إطار (3)

بموجب الاعمامان (460/2/9) في 2023/8/13 و (988/5/6) في 2023/4/27 تم تعليق المبادرات الآتية:

- مبادرة تمويل المشاريع السكنية ضمن مبادرة الـ(1) ترليون دينار.

- مبادرة القروض الميسرة لـ(15 مليون دينار بدون فوائد).

جدول (6) مبادرات البنك المركزي الممنوحة للمصارف المتخصصة للفصل الثالث 2023

(مليون دينار)

اسم المصرف	المبلغ	نسبة المساهمة (%)
المصرف العقاري	356,400	64.3
صندوق الاسكان	196,000	35.4
المصرف الصناعي	1,686	0.3
المصرف الزراعي	187.1	0.03
المجموع	554,273.1	100

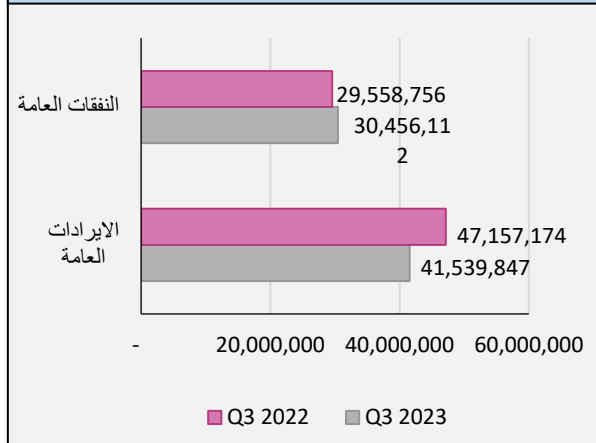
ب - مبادرة الـ 4 ترليون دينار:

بلغ تمويل المصارف العاملة في العراق (التجارية والإسلامية) الحكومية والخاصة للفصل الثالث عام 2023 مبلغ (16.4) مليار دينار توزعت بين المشاريع التي تبلغ أكثر من مليار دينار وبين المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي لا تتجاوز سقف تمويلها المليار.

1. الميزانية العامة

شهدت النفقات العامة ارتفاعاً بنسبة (3.0%) في الفصل الثالث لعام 2023 مقارنة بالفصل ذاته من عام 2022، وذلك نتيجة ارتفاع إجمالي النفقات الجارية بنسبة (2.3%)، فيما سجلت الإيرادات العامة في الميزانية انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (11.9%) خلال المدة ذاتها، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (17.8%) وكما موضح في الشكل (15).

شكل (15) إجمالي الإيرادات والنفقات العامة للفصل الثالث عامي 2023-2022 (مليون دينار)



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاءات والأبحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

إطار (4)

أقرّ العراق في 15 حزيران 2023 مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (13) للسنوات المالية (2023، 2024، 2025) بعد أن تعطلت لعام ونصف وبتقدير إجمالي الإيرادات العامة البالغ (134.5) ترليون دينار وبلغ إجمالي النفقات العامة (198.9) ترليون دينار عراقي وإجمالي عجز مخطط بلغ (64.3) ترليون دينار.

1.1 الإيرادات العامة

سجلت الإيرادات العامة للفصل الثالث من عام 2023 انخفاضاً بنسبة (11.9%) وإجمالي بلغ (41.5) ترليون دينار في الفصل الثالث لعام 2023 مقابل (47.1) ترليون دينار خلال الفصل ذاته من عام 2022، ويعود السبب الرئيس إلى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (17.8%) إذ تشكل الإيرادات النفطية نسبة (89.7%) من إجمالي الإيرادات العامة خلال الفصل الثالث عام 2023 يقابلها ارتفاع الإيرادات المتأتية من القطاع العام (حصة الموزنة من أرباح القطاع العام) بنسبة (223.7%) للفصل ذاته عام 2023.

وأيضاً سجلت الضرائب على الدخل والثروات ارتفاعاً بمعدل نمو بلغ (267.2%)، وذلك نتيجة فرض الحكومة العراقية ضرائب جديدة في الموازنة العامة الثلاثية عام 2023 بهدف زيادة الإيرادات غير النفطية، بينما انخفضت الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج بنسبة (0.2%) لدعم شراء المواد الأولية المستوردة من الخارج لغرض التصنيع المحلي، وكذلك انخفاض الإيرادات الرأسمالية بنسبة (4.6%). يلحظ مما ذكر أن الاقتصاد يمر بمرحلة انكماش خلال الفصل الثالث من عام 2023 مقارنة بنفس الفصل من عام 2022 بسبب انخفاض إيراداته العامة لاسيما الإيرادات النفطية إذ انخفضت بنسبة (17.8%) والذي انعكس على انخفاض النشاط الاقتصادي على الرغم من ارتفاع الإيرادات غير النفطية إلا أن نسبة مساهمة الإيرادات النفطية أعلى إذ بلغت (89.7%)، والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7) الإيرادات العامة للفصل الثالث عامي 2022-2023

(مليون دينار)

الإيرادات	Q3 2022	Q3 2023	معدل النمو %	نسبة المساهمة % Q3 2023
الإيرادات النفطية والثروات المعدنية	45,305,717	37,261,137	-17.8	89.7
الضرائب على الدخل والثروات	760,640	2,793,174	267.2	6.7
الضرائب السلعية ورسوم الانتاج	253,090	252,507	-0.2	0.6
الرسوم	289,541	304,109	5.0	0.7
حصة الموازنة من ارباح القطاع العام	107,555	348,179	223.7	0.9
الإيرادات الرأسمالية	40,148	38,304	-4.6	0.1
الإيرادات التحويلية	125,867	279,627	122.2	0.7
الإيرادات الأخرى	274,616	262,810	-4.3	0.6
المجموع	47,157,174	41,539,847	-11.9	100

1.2 النفقات العامة

ارتفع اجمالي النفقات الجارية الى (28.1) ترليون دينار للفصل الثالث من عام 2023 بعدما كانت تبلغ (27.4) ترليون دينار في الفصل ذاته عام 2022، فيما سجلت النفقات الاستثمارية ارتفاعاً خلال نفس المدة، كما في أدناه:

أ- **النفقات الجارية:** تعبر النفقات الجارية عن النفقات الاعتيادية المتكررة سنوياً والتي تتعلق بالنفقات التشغيلية مثل الرواتب والأجور والمستلزمات السلعية وغيرها، وقد بلغت نسبة النفقات الجارية (92.8%) من إجمالي الإنفاق العام خلال الفصل الثالث من عام 2023 مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق، فقد سجلت الرواتب والأجور أعلى نسبة مساهمة فيها لتبلغ (42.4%) من إجمالي النفقات الجارية تلتها المنح والاعانات والفوائد بنسبة (23.9%) وكذلك الرعاية الاجتماعية بنسبة (19.8%) أما على مستوى معدلات النمو فقد سجلت بعض الفقرات انخفاضاً وأخرى ارتفاعاً، إذ شهدت المنح والاعانات والفوائد أعلى معدل نمو

للفصل الثالث من عام 2023 بنسبة (92.2%) يليها ارتفاع معدل نمو الإنفاق على المستلزمات الخدمية بنسبة (14.7%) و المستلزمات السلعية بنسبة (11.4%)، وبلغ معدل نمو الإنفاق على البرامج الخاصة بنسبة (8.0%) يليها الإنفاق على الأجور والرواتب بنسبة (7.3%) خلال هذا الفصل مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق، فيما سجلت فقرات أخرى انخفاض في معدل النمو، من بينها الالتزامات والمساهمات والمساعدات الخارجية بنسبة (60.4%)، فيما انخفض معدل النمو للمديونية بنسبة (51.1%) وسجلت النفقات الرأسمالية انخفاضاً بنسبة (16.5%)، وكذلك انخفاض فقرة الرعاية الاجتماعية بنسبة (12.4%) خلال نفس المدة لقيام وزارة العمل والشؤون بإيقاف الالاف من اسماء المتجاوزين على مبالغ الحماية الاجتماعية بعد عمليات التدقيق، فضلاً عن تحملها المبالغ التي بذمة ذوي الشهداء من نفقاتها التشغيلية او تخصيصات شبكة الرعاية الاجتماعية، كما مبین في الجدول (8).

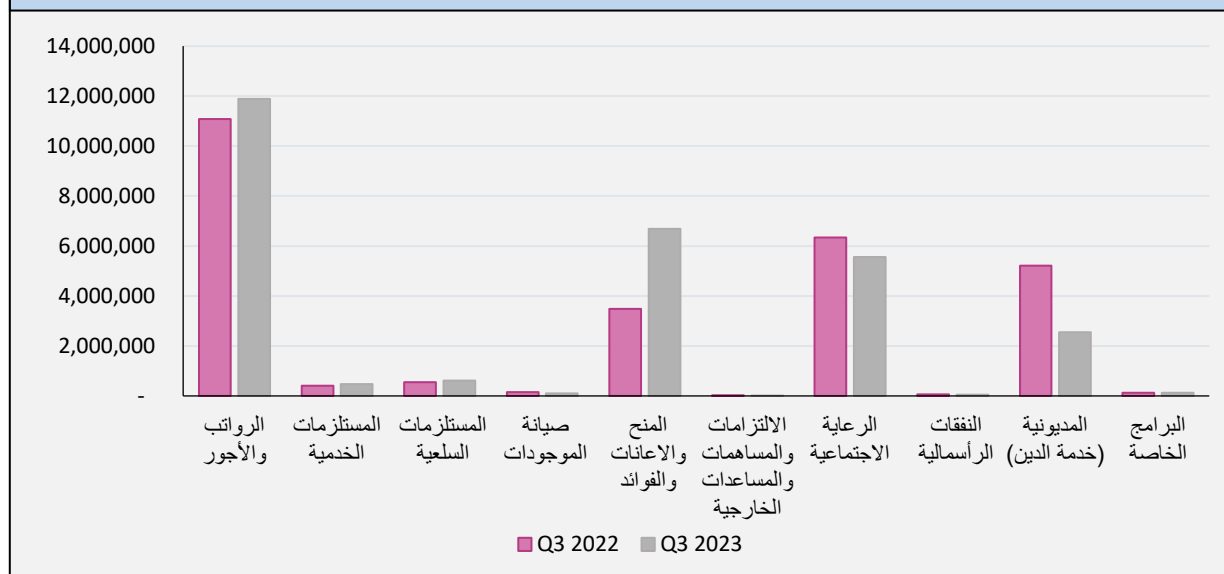
جدول (8) النفقات الجارية للفصل الثالث عامي 2022-2023

(مليون دينار)

النفقات الجارية	Q3 2022	Q3 2023	معدل النمو %	نسبة المساهمة % Q3 2023
الرواتب والأجور	11,086,327	11,892,271	7.3	42.39
المستلزمات الخدمية	410,147	470,479	14.7	1.68
المستلزمات السلعية	547,016	609,348	11.4	2.17
صيانة الموجودات	147,458	96,842	-34.3	0.34
المنح والاعانات والفوائد	3,482,273	6,691,781	92.2	23.85
الالتزامات والمساهمات والمساعدات الخارجية	18,894	7,477	-60.4	0.03
الرعاية الاجتماعية	6,341,403	5,553,763	-12.4	19.8
النفقات الرأسمالية	60,507	50,501	-16.5	0.18
المديونية (خدمة الدين)	5,211,288	2,550,032	-51.1	9.09
البرامج الخاصة	122,311	132,084	8.0	0.47
المجموع	27,427,624	28,054,578	2.3	100

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والأبحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

شكل (16) النفقات الجارية في للفصل الثالث عامي 2022-2023 (مليون دينار)

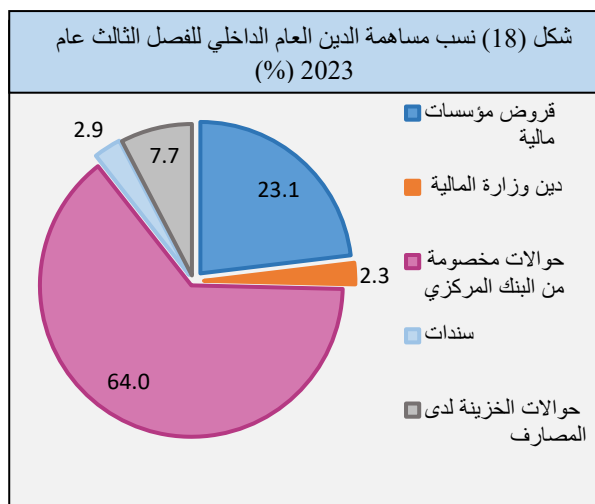


مساهمة بلغت (8.8%)، ثم القطاع الصناعي بنسبة (7.4)، ورغم ارتفاع معدل نمو النفقات الاستثمارية في القطاع الزراعي بنسبة (98.4%) للفصل الثالث عام 2023 إلا أن نسبة مساهمته في إجمالي النفقات الاستثمارية متدنية والبالغة بنسبة (2.8%)، وكما في الجدول (9).

جدول (9) النفقات الاستثمارية للفصل الثالث عامي (2022-2023) (مليون دينار)

النفقات الاستثمارية	Q3 2022	Q3 2023	معدل النمو %	نسبة المساهمة Q3 2023
قطاع المباني والخدمات	1,064,079	1,535,983	44.3	64.0
قطاع النقل والمواصلات	647,760	407,413	-37.1	17
قطاع التربية والتعليم	158,503	211,955	33.7	8.8
القطاع الصناعي	226,113	177,398	-21.5	7.4
القطاع الزراعي	34,677	68,785	98.4	2.8
المجموع	2,131,132	2,401,534	12.7	100.0

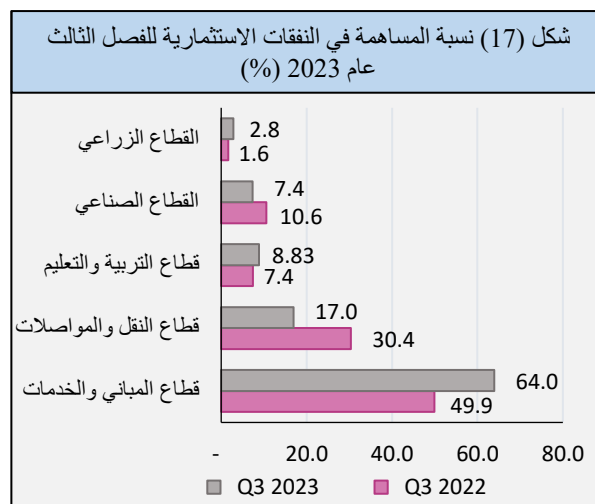
ب- النفقات الاستثمارية: هي النفقات المتعلقة بالمشاريع الرأسمالية السنوية والتي لا تعد متكررة، وقد شكّلت النفقات الاستثمارية نسبة (7.2%) من إجمالي الإنفاق وهي نسبة متدنية بسبب تخفيضها في موازنة عام 2023 وإيقاف الأنفاق على أي مشاريع جديدة لحين اكمال المشاريع القائمة ودخولها حيز الخدمة العامة، ومن المعلوم أن النفقات الاستثمارية تهدف إلى النهوض بالنشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال اعمار وتنمية المشاريع في المحافظات كافة وتحريك الطلب داخل الاقتصاد من خلال خلق العرض للسلع المطلوبة ورفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد في البلد، وقد احتل قطاع المباني والخدمات المرتبة الأولى في نسبة الاستحواذ على النفقات الاستثمارية بنسبة بلغت (64.0%) ونسبة نمو بلغت (44.3%)، كون أن قطاع العقارات هو القطاع الناشط في الاقتصاد، فيما حقق قطاع النقل والمواصلات المرتبة الثانية بنسبة مساهمة (17%)، كما حقق قطاع التربية والتعليم المرتبة الثالثة بنسبة



جدول (10) الدين العام الداخلي للفصل الثالث عامي (2023-2022) (مليون دينار)

الدين العام الداخلي	Q3 2023	Q3 2022	معدل النمو %	نسبة المساهمة % Q3 2023
قروض مؤسسات مالية	15,722,616	15,420,626	2.0	23.1
دين وزارة المالية	1,555,519	1,355,519	14.8	2.3
حوالات مخصصة من البنك المركزي	43,602,392	41,878,142	4.1	64.0
سندات	1,994,032	2,272,938	-12.3	2.9
حوالات الخزينة لدى المصارف	5,206,551	5,646,734	-7.8	7.7
اجمالي الدين العام الداخلي	68,081,110	66,573,959	2.3	100

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، الإحصاءات النقدية والمالية.

2. الدين العام الداخلي سجّل رصيد الدين العام الداخلي

في الفصل الثالث عام 2023 ارتفاعاً بنسبة (2.3%) ليبلغ (68.1) ترليون دينار مقابل (66.6) ترليون دينار لذات الفصل من العام السابق، ويُعزى هذا الى الارتفاع الحاصل في فقرة دين وزارة المالية بنسبة (14.8%) من الفصل الثالث لعام 2023 مقارنة بالفصل ذاته من العام السابق ، و بنسبة مساهمة منخفضة بلغت (2.3%) نتيجة قيام وزارة المالية بتسديد ومن ثم استرجاع المبلغ، وسجلت فقرة الحوالات المخصصة من قبل البنك المركزي ارتفاعاً بنسبة (4.1%) والتي تشكل (64.0%) من اجمالي الدين العام الداخلي، وكذلك ارتفاع قروض المؤسسات المالية بنسبة بلغت (2.0%) وبنسبة مساهمة (23.1%)، وبالمقابل أنخفض معدل النمو في فقرة حوالات الخزينة لدى المصارف بنسبة (7.8%) و بنسبة مساهمة بلغت (7.7%) ، يليها انخفاض في فقرة السندات بنسبة (12.3%) للفصل الثالث عام 2023 . كما في الجدول (10).

القطاع الخارجي

انتاج بلغت (262.2) مليون برميل بعد أن كانت الكمية المنتجة (287.5) مليون برميل في ذات الفصل من عام 2022 بسعر (105) دولار للبرميل¹ استمرت صادرات النفط الخام بالهيمنة على هيكل الصادرات بنسبة مساهمة بلغت (95.8%) في حين شكلت صادرات المنتجات النفطية نسبة (4%) فيما شكلت الصادرات الاخرى نسبة متدنية لا تتجاوز نسبة (0.2%) من إجمالي الصادرات خلال هذا الفصل مما يعزز صفة الريعية في الاقتصاد.

جدول (12) أنواع الصادرات للفصل الثالث عامي 2022-2023 (مليون دولار)

أنواع الصادرات	Q3 2022	Q3 2023	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
النفط الخام	31,947.1	24,127.3	-24.5	95.8
المنتجات النفطية	1,160.9	1,010.6	-12.9	4
الصادرات الاخرى	26.7	51	91	0.2
الصادرات الإجمالية	33,134.7	25,188.9	-24	100.0

1.2 الاستيرادات

سجلت الاستيرادات انخفاضاً ملحوظاً بنسبة (33.7%) خلال الفصل الثالث من عام 2023 لتبلغ (9,921.3) مليون دولار مقابل (14,967.3) مليون دولار لذات الفصل من العام السابق كون العراق بلد ريعي يعتمد على الصادرات النفطية في إيراداته ويستورد غالبية احتياجاته المحلية، وإن ارتفاع الإيرادات أو انخفاضها يعمل على تغيير حجم الاستيرادات الإجمالية للبلد، إذ إن غالبية استيرادات

1. حجم التجارة

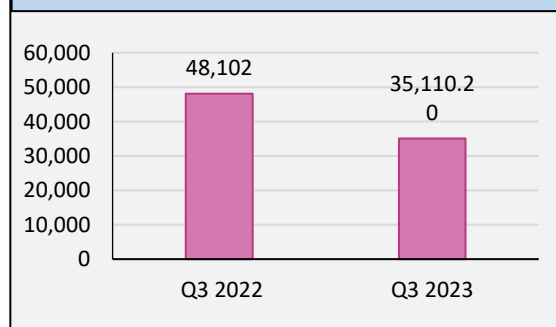
سجل حجم التجارة الخارجية في العراق انخفاضاً خلال الفصل الثالث من عام 2023 بنسبة (27%) حيث بلغ حجم التجارة (35,110.2) مليون دولار مقابل (48,102) مليون دولار لذات الفصل من عام 2022، ويُعزى ذلك إلى انخفاض الصادرات والاستيرادات معاً قياساً بذات الفصل من العام السابق بنسبة (24%)، (33.7%) على التوالي.

جدول (11) حجم التجارة للفصل الثالث عامي 2022-2023 (مليون دولار)

	Q3 2022	Q3 2023	معدل النمو (%)
الصادرات	33,134.7	25,188.9	-24
الاستيرادات	14,967.3	9,921.3	-33.7
حجم التجارة	48,102	35,110.2	-27

- الصادرات على أساس (FOB).
- الاستيرادات على أساس (CIF).

شكل (19) حجم التجارة للفصل الثالث عامي (2022-2023)

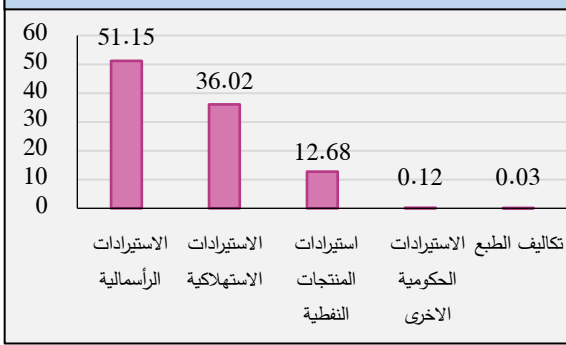


1.1 الصادرات

شهد إجمالي الصادرات انخفاضاً بنسبة (24%) خلال هذا الفصل لتبلغ (25,188.9) مليون دولار مقابل (33,134.7) مليون دولار في ذات الفصل عام 2022، ويُعزى ذلك إلى انخفاض صادرات النفط الخام بنسبة (8.8%) نتيجة هبوط أسعار النفط العالمية إذ بلغت (76.56) دولار للبرميل بكمية

¹ وزارة التخطيط.

شكل (20) هيكل الاستيرادات للفصل الثالث (2023) (%)



أما فيما يخص نسبة مساهمة هيكل الاستيرادات، نلاحظ أن الاستيرادات الرأسمالية تحتل المرتبة الأولى لتشكّل (51.15%)، فيما احتلت الاستيرادات الاستهلاكية المرتبة الثانية بنسبة مساهمة بلغت (36.02%)، فيما جاءت استيرادات المنتجات النفطية المرتبة الثالثة لتشكّل ما نسبته (12.68%).

بينما شكلت بقية الفئات ما نسبته (0.15%) من مجموع الاستيرادات وكما مبين في الشكل (20). ويلاحظ مما تقدم وجود استيرادات للمنتجات النفطية التي يعتبر البلد صاحب افضلية نسبية فيها، كون الجزء الأكبر من صادراته يمثلها النفط الخام، مما يدل على وجود اختلال هيكلي في الاقتصاد العراقي وإن الأخير على الرغم من كونه مصدر رئيس للنفط إلا إنه يعتمد في منتجات النفط على الدول الأخرى.

إطار (5)

تم بدء العمل في (مصفى كربلاء النفطي) في شباط 2014 وبدء التشغيل التجريبي في أيلول 2022، والذي سيوفر (60%-70%) من حاجة العراق من المنتجات النفطية وإن انتاج المصفى من البترول سيكون بمقدار (9) مليون لتر يومياً، وإن الطاقة التكريرية للمصفى تبلغ (140) ألف برميل باليوم، ستسهم خلال الفزة القليلة المقبلة بتغطية جزء من الحاجة المحلية وتقليل الاستيراد من المنتجات النفطية، فضلاً عن إن المصفى سيقوم بإنتاج (بترول عالي الأوكتان 95 السوبر) لأول مرة في العراق.

القطاع الخاص يتم تمويلها من نافذة بيع العملة الأجنبية لدى البنك المركزي بعد تطبيق المنصة الجديدة التي أثرت على كمية الحوالات الصادرة من العراق لأغراض تغطية الاستيرادات.

سجلت الاستيرادات الحكومية الأخرى أكبر معدل نمو بنسبة (150%) أما باقي الفئات فقد سجلت انخفاضاً في النمو نتيجة لانخفاض جميع بنود الاستيرادات إذ انخفضت الاستيرادات الرأسمالية بنسبة (47.4%) الناجم عن انخفاض الاستيرادات الرأسمالية لكلا القطاعين الحكومي والخاص بنسبة (89%، 44.7%) على التوالي نتيجة انخفاض استيرادات وزارة الكهرباء من منظومات الطاقة الكهربائية فضلاً عن انخفاض استيرادات وزارة الموارد المائية من المكنات والمعدات، أما فيما يخص تكاليف طبع العملة فقد بلغت (2.8) مليون دولار بعد أن كانت تبلغ (0) في الفصل الثالث من عام 2022.

ومن المتوقع أن تستمر استيرادات المنتجات النفطية بالانخفاض مع افتتاح مصفى كربلاء النفطي الذي سيقوم بتغذية وسد حاجة السوق، إذ ستبلغ طاقته التكريرية ما يقارب (140) ألف برميل يومياً فضلاً عن إنه سيقوم بإنتاج مادة البنزين بمقدار (9) مليون لتر يومياً.

جدول (13) أنواع الاستيرادات للفصل الثالث عامي 2022-2023 (مليون دولار)

أنواع الاستيرادات	Q3 2023	Q3 2022	معدل النمو %	نسبة المساهمة %
الاستيرادات الرأسمالية	5,074.8	9,650.0	-47.41	51.15
الاستيرادات الاستهلاكية	3,573.6	3,896.9	-8.30	36.02
استيرادات المنتجات النفطية	1,257.6	1,415.4	-11.15	12.68
الاستيرادات الحكومية الأخرى	12.5	5	150	0.12
تكاليف الطبع	2.8	0	-	0.03
الاستيرادات الإجمالية	9,921.3	14,967.3	-33.7	100

2. ميزان المدفوعات

أظهرت نتائج ميزان المدفوعات العراقي خلال الفصل الثالث من عام 2023 فائضاً مقداره (635.7) مليون دولار نتيجة للزيادة المتحققة في الأصول الاحتياطية للدولة التي يديرها البنك المركزي خلال هذه الفترة، لقد أسهمت عدة عوامل في تحقيق هذا الفائض، والتي تتضح من خلال مكونات ميزان المدفوعات العراقي وعلى النحو الاتي: -

أولاً: الحساب الجاري

يعكس مؤشر الحساب الجاري في ميزان المدفوعات سلوك الدولة والقطاع الخاص من خلال الموازنة العامة للدولة، ومن خلال البيانات المتاحة لدينا، سجل صافي الحساب الجاري فائضاً مقداره (14,290.4) مليون دولار خلال الفصل الثالث من عام 2023، ونستعرض أدناه تفاصيل مكونات هذا الحساب وعلى النحو الاتي: -

1. الميزان التجاري

حقق الميزان التجاري خلال الفصل الثالث من عام 2023 فائضاً بقيمة (16,755.8) مليون دولار، حيث سجلت الصادرات الكلية مبلغاً مقداره (25,188.9) مليون دولار بضمنها قيمة النفط الخام العيني المدفوع الى الشركات النفطية الأجنبية بقيمة (3,944.1) مليون دولار، أما الاستيرادات الكلية فقد سجلت مبلغاً مقداره (9,921.3) مليون دولار على أساس سيف و (8,433.1) مليون دولار على أساس فوب، إذ تم استقطاع نسبة (15%) من قيمة الاستيرادات الكلية عن تكاليف الشحن والتأمين لتحويلها من سيف إلى فوب.

2- صافي حساب الخدمات

أظهر صافي حساب الخدمات خلال الفصل الثالث من عام 2023 عجزاً مقداره (2,837.0) مليون دولار وجاء هذا العجز نتيجة زيادة المدفوعات البالغة (4,454.1) مليون دولار، أغلبها مدفوعات تتعلق بتكاليف السفر ثم النقل والتأمين على الاستيرادات لتحويلها من (سيف إلى فوب).

في حين بلغ جانب المقبوضات مبلغاً مقداره (1,617.1) مليون دولار تحقق أغلبها في بند السفر والذي يضم القادمين إلى العراق من الرعايا العرب والأجانب لأغراض السياحة وزيارة العتبات المقدسة.

3- حساب الدخل الأولي

حقق صافي حساب الدخل الأولي خلال الفصل الثالث من عام 2023 فائضاً بلغ (176.9) مليون دولار وفيما يلي تفصيلاً لهذا الحساب: أ- تعويضات العاملين

تمثل المبالغ المحولة من قبل العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأقل من سنة. حقق صافي حساب تعويضات العاملين خلال الفصل الثالث من عام 2023 فائضاً بلغ (25.9) مليون دولار.

ب- دخل الاستثمار:

حقق صافي حساب دخل الاستثمار فائضاً بلغ (151.0) مليون دولار نتيجة لزيادة المقبوضات والتي تتمثل بفوائد الاستثمارات لكل من البنك المركزي ووزارة المالية.

4- حساب الدخل الثانوي

حقق صافي حساب الدخل الثانوي خلال الفصل الثالث من عام 2023 فائضاً بلغ (194.7) مليون دولار، نتيجة لزيادة المقبوضات البالغة (115.8) مليون دولار،

1- صافي الاستثمار المباشر

حقق صافي هذا الحساب خلال الفصل الثالث من عام 2023 مقداره (2,012.1) مليون دولار، نتيجة الزيادة في الأصول المالية الخارجية بقيمة (59.3) مليون دولار، مع انخفاض في الخصوم المالية بقيمة (1,952.8) مليون دولار، عن تسديد الكلف الرأسمالية للحقول النفطية المقدمة من قبل مقاولي عقود الخدمة للشركات النفطية الأجنبية العاملة في العراق.

2- صافي استثمار الحافطة

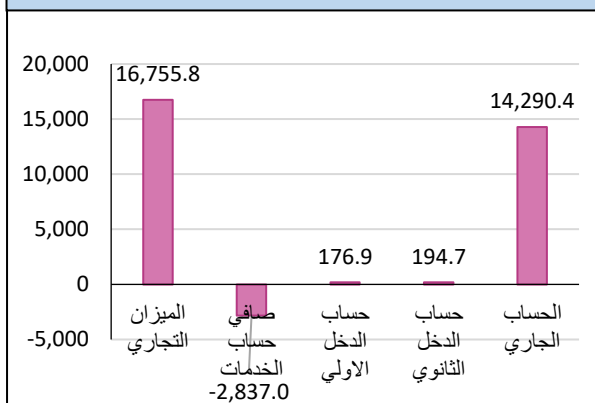
حقق صافي استثمار الحافطة خلال الفصل الثالث من عام 2023 فائضاً مقداره (158.2) مليون دولار نتيجة لانخفاض المطلوبات للحكومة العامة بقيمة (174.0) مليون دولار، وانخفاض الخصوم المالية للقطاعات الأخرى بقيمة (0.1) مليون دولار.

3- صافي الاستثمار الآخر

حقق صافي الاستثمار الآخر خلال الفصل الثالث من عام 2023 فائضاً مقداره (1,585.0) مليون دولار، نتيجة ارتفاع الأصول المالية لكل من القطاع الرسمي وصافي الودائع في الخارج بقيمة (3,075.3)، (26.0) مليون دولار على التوالي، فيما حقق جانب المطلوبات لهذا الحساب انخفاضاً في الخصوم المالية بقيمة (2,064.7) مليون دولار نتيجة لزيادة التسديدات من القروض بقيمة (986.0) مليون دولار، فيما حققت الأصول المالية لشركات الإيداع الأخرى انخفاضاً مقداره (3460.1) مليون دولار.

وانخفاض المدفوعات بقيمة (17.6) مليون دولار وارتفاع صافي التحويلات الخاصة البالغة (96.5) مليون دولار عن المساعدات العائلية المقدمة من قبل غير المقيمين إلى ذويهم وتحويلات العاملين الذين يعملون خارج موطنهم الأصلي لأكثر من سنة.

شكل (21) مكونات الحساب الجاري للفصل الثالث 2023 (مليون دولار)



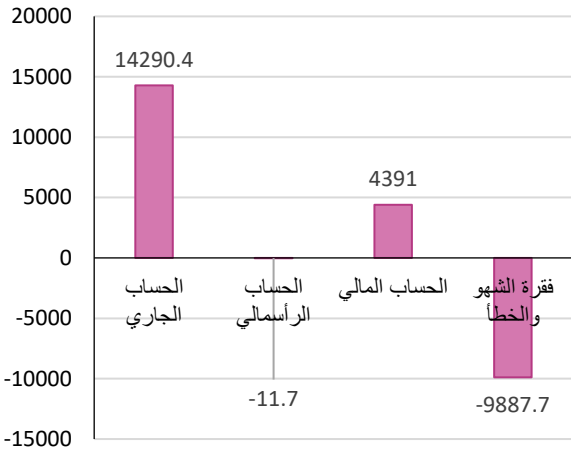
ثانياً- الحساب الرأسمالي

حقق صافي الحساب الرأسمالي خلال الفصل الثالث من عام 2023 عجزاً مقداره (11.7) مليون دولار. ويمثل هذا الحساب التحويلات الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول الثابتة والمنح الرأسمالية المقدمة من قبل الحكومات والمنظمات الدولية.

ثالثاً - الحساب المالي

حقق صافي الحساب المالي خلال الفصل الثالث من عام 2023 مبلغاً مقداره (4,391.0) مليون دولار، وقد ظهر هذا الحساب بإشارة موجبة نتيجة للتغيرات التي طرأت على كل من الأصول والخصوم المالية الخارجية، وفيما يلي استعراضاً لمكونات هذا الحساب: -

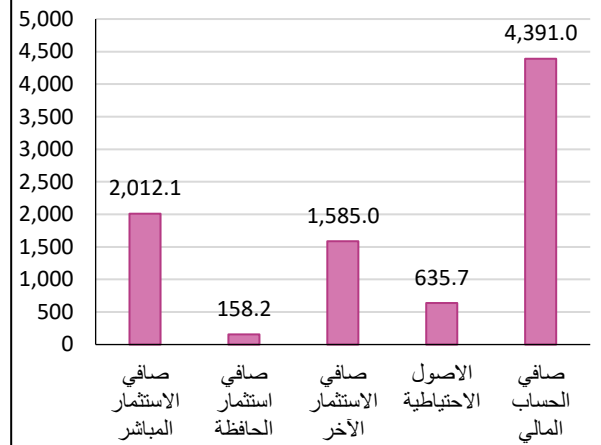
شكل (23) مكونات ميزان المدفوعات للفصل الثالث 2023
(مليون دولار)



4- الأصول الاحتياطية (الاحتياطيات الرسمية)

حققت الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الفصل الثالث من عام 2023، فائضاً بلغ (635.7) مليون دولار، نتيجة زيادة الموجودات الأجنبية للبنك المركزي من العملة والودائع لدى البنوك الخارجية.

شكل (22) مكونات الحساب المالي للفصل الثالث 2023
(مليون دولار)



رابعاً - فقرة صافي السهو والخطأ

حققت فقرة صافي السهو والخطأ خلال الفصل الثالث من عام 2023، مبلغاً قدره (9,887.7) مليون دولار، وقد ظهرت هذه الفقرة بإشارة سالبة مما يعني إن هناك معاملات مدينة لم تسجل في ميزان المدفوعات أو لم يتم تغطيتها بالكامل لعدم توافرها من المصدر، أو قد تكون هناك قيود دائنة قدرت أكثر نتيجة الفائض في الحساب الجاري.

يعرف نظام المدفوعات العراقي على انه نظام يربط البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسية للمصارف ووزارة المالية لتبادل اوامر الدفع ذات القيمة العالية، وإن نظام المدفوعات هو الشكل الحديث للتداول النقدي وهو أداة تقدم خدمة الدفع النقدي بوسائل الكترونية ولها تأثير ايجابي على سوق رأس المال فالمدفوعات الإلكترونية تساعد على زيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي زيادة نمو الاقتصاد ، كما إن نظامها يعمل على زيادة القدرة التنظيمية للأفراد والمؤسسات ويخفف أزمة السيولة النقدية، بل إنه يقضي على مشكلة الأوراق النقدية المزورة ويحمي المتعاملين به من بعض الخسائر الكبيرة قد يسببها خطأ أحد موظفي البنوك ويقع على عاتق البنك المركزي توعية العملاء والمواطنين باعتماد نظام المدفوعات الإلكترونية كوسيلة سريعة وأمنة تتصف بالكفاءة إن هذا النظام هو وسيلة لتأسيس اقتصاد رقمي يمتلك أسس تكنولوجية وعليه يجب أن يراقب من قبل البنك المركزي لتتم السيطرة على السياسة النقدية وحجم وسرعة السيولة النقدية.

وفيما يأتي عرض لأهم تطورات مكونات نظام المدفوعات خلال الفصل الثالث من عام 2023:

➤ نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS)

هو نظام يربط البنك المركزي العراقي مع الفروع الرئيسية للمصارف ووزارة المالية لتبادل أوامر الدفع ذات القيمة العالية داخل العراق، وقد بدأ العمل بهذا النظام في 2006/8/14 من قبل البنك المركزي، حيث ارتفعت التحويلات بالدينار العراقي في نظام

(RTGS) بنسبة (6.7%) لتبلغ (66,900.8) مليون دينار خلال الفصل الثالث 2023 مقارنة بذات الفصل من العام السابق التي بلغت (62,727.6) مليون دينار.

بالمقابل ارتفعت قيمة التحويلات في هذا النظام بالدولار الامريكي بنسبة (45.8%) للفصل الثالث عام 2023 لتبلغ (3,408.6) مليون دولار مقارنة بذات الفصل من العام السابق البالغة (2,337.3) مليون دولار.

➤ نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (C-ACH)

هو نظام يمكن المصارف وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينهم بطريقة آلية، وتتم المعالجة وأرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام التسوية الاجمالية الآنية، وبدأ العمل به في 2006/9/14 وبالعودة إلى عمل النظام يتبين الاتي: -

- انخفضت التحويلات بالدينار العراقي في نظام (C-CAH) بنسبة (0.2%) لتبلغ (15,627,754.0) مليون دينار خلال الفصل الثالث عام 2023 مقارنة بذات الفصل من العام السابق التي بلغت (15,658,265.4) مليون دينار.

- بالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) فقد انخفضت قيمتها لتبلغ (5,948,338.1) مليون دينار خلال الفصل الثالث 2023 مقارنة بذات الفصل من العام السابق التي بلغت (8,043,538.3) مليون دينار.

- أما أوامر الدفع الدائنة (CT) فقد ارتفعت قيمتها لتبلغ (9,679,415.9) مليون دينار خلال الفصل الثالث 2023 مقارنة بذات الفصل من العام السابق التي

بلغت فيه (7,614,727.1) مليون دينار.

- ارتفعت قيمة التحويلات بالدولار الأمريكي في نظام (C-CAH) بنسبة (14.3%) لتبلغ (223.5) مليون دولار خلال الفصل الثالث عام 2023 مقارنة بذات الفصل من العام السابق التي بلغت (195.6) مليون دولار.

- بالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) ارتفعت لتبلغ (98.7) مقارنة بذات الفصل من العام السابق التي بلغت فيه (94.1) مليون دولار.

- أما أوامر الدفع الدائنة (CT) فقد ارتفعت قيمتها لتبلغ (124.8) مليون دولار خلال الفصل الثالث 2023 مقارنة لذات الفصل من العام السابق التي بلغت فيه (102.1) مليون دولار.

➤ نظام (ON-US)

هو نظام لأوامر الدفع داخل فروع المصرف الواحد بطريقة آلية، وبالعودة إلى عمل النظام، تبين الآتي:

- انخفضت قيمة اجمالي التحويلات داخل النظام بالدينار العراقي بنسبة (23.1%) ليبلغ (18,733,519.9) مليون دينار خلال الفصل الثالث 2023 مقارنة بذات الفصل في عام 2022 (15,213,001.3) مليون دينار في الفصل الثالث عام 2023.

- ما بالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) فقد ارتفعت قيمتها لتبلغ (4,005,951.7) مليون دينار، مقارنة بذات الفصل من العام السابق التي بلغت (3,591,401.1) مليون دينار.

- فبالنسبة لأوامر الدفع الدائنة (CT) داخل النظام فقد ارتفعت إلى

(14,727,568.2) مليون دينار في الفصل الثالث 2023 بعد ان كانت (11,621,600.2) مليون دينار خلال ذات الفصل لعام 2022.

- انخفضت قيمة التحويلات بالدولار الأمريكي في نظام (ON-US) بنسبة (61.1%) لتبلغ (9.483) مليون دولار خلال الفصل الثالث عام 2023 مقارنة لذات الفصل من العام السابق التي بلغت (24.4) مليون دولار.

- بالنسبة للصكوك الالكترونية (CH) ارتفعت لتبلغ (8.5) مليون دولار خلال الفصل الثالث عام 2023 مقارنة بذات الفصل من العام السابق التي بلغت فيه (7.2) مليون دولار.

- أما أوامر الدفع الدائنة (CT) فقد انخفضت قيمتها لتبلغ (0.983) مليون دولار خلال الفصل الثالث 2023 مقارنة لذات الفصل من العام السابق التي بلغت فيه (17.2) مليون دولار.

➤ البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة (IRPSI)

سعى البنك المركزي العراقي إلى إنشاء البنية التحتية لنظام الدفع بالتجزئة، إذ تم انشاء عام 2016 ويتكون من الاتي:

- الموزع الوطني للبيع بالتجزئة: حيث يمكن من خلاله تحويل الاموال إلكترونياً بين المصارف ومزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي.

- الدفع بواسطة الهواتف النقالة: حيث يتم تحويل الاموال بين المحافظ الالكترونية

المفتوحة في هذا النظام والمحافظ المفتوحة في شركات مزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق الهاتف النقال ويتم تحويل المبالغ بين الحسابات الحقيقية والمحافظ الالكترونية.

وبالعودة إلى قيمة التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية فقد تبين الآتي

- ارتفعت بنسبة (4.5%) لتبلغ قيمتها (2,333,968.9) مليون دينار اثناء الفصل الثالث 2023 مقارنة بـ (2,234,159.8) مليون دينار لذات الفصل من العام السابق.

- اما بالنسبة لقيمة التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية بالدولار فقد منع التعامل بالدولار محلياً خلال الفصل الثالث 2023 بموجب اعمامنا المرقم 331/23 في 2023/3/9

- أما فيما يخص التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال فقد ارتفعت قيمتها بنسبة (875.3%) بالمجمل، اذ انخفضت قيمة التحويلات بالدينار العراقي لكل من (اسيا حوالة، ناس باي) لتبلغ (4,318.2) (7,184.0) مليون دينار على التوالي خلال الفصل الثالث 2023 مقارنة بـ (16,352)، (26,307) مليون دينار مقارنة بذات الفصل من العام السابق، كذلك ارتفعت

قيمة التحويلات لزين كاش حوالة خلال الفصل الثالث عام 2023 لتبلغ (2,604,375.5) مليون دينار بعدما كانت (225,564.2) مليون دينار الفصل ذاته من العام السابق والتي شكلت الأثر الأكبر في ارتفاع التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال.

➤ نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية

هو نظام يدير الأوراق المالية الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية حيث يرتبط نظام تسجيل الأوراق المالية الحكومية مع نظام التسوية الإجمالية الانية لإتمام عمليات التسوية المالية في نظام التسوية الإجمالية الانية وكذلك ربط نظام تسجيل الأوراق المالية الحكومية مع نظام المقاصة الآلية لتقديم المعلومات عن مواقف الرهونات في جلسة المقاصة ويتم من خلال هذا النظام الآتي:

- يقوم البنك المركزي من موقعه بالسيطرة على السيولة.
- مبادرة عملية المزاد العلني للأوراق المالية الحكومية الصادرة - السوق الأولية.
- الحفاظ على السجل الرئيس بما في ذلك تجهيز المدفوعات الفوائد وسداد الدين مهام الحفظ والارشفة.

جدول رقم (14) نظام المدفوعات العراقي للفصل الثالث 2023

اسم النظام	التحويلات بالدينار العراقي (مليون دينار) Q3 2022	التحويلات بالدينار العراقي (مليون دينار) Q3 2023	معدل النمو (%)	التحويلات بالدولار الامريكي (مليون دولار) Q3 2022	التحويلات بالدولار الامريكي (مليون دولار) Q3 2023	معدل نمو (%)
نظام RTGS	62,727.6	66,900.80	6.7	2,337.27	3,408.62	45.8
نظام C-CAH						
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	7,614,727.10	9,679,415.9		102.1	124.8	
ب- الصكوك الالكترونية CH	8,043,538.30	5,948,338.1		94.1	98.7	
المجموع	15,658,265.40	15,627,754.0	-0.2	195.6	223.5	14.3
نظام ON-US						
أ- أوامر الدفع الدائنة CT	11,621,600.24	14,727,568.18		17.2	0.983	
ب- الصكوك الالكترونية CH	3,591,401.10	4,005,951.70		7.2	8.5	
المجموع	15,213,001.30	18,733,519.90	23.1	24.4	9.483	-61.1
نظام IRPSI						
أ- التحويلات المالية عن طريق البطاقات المحلية	2,234,159.77	2,333,968.9	4.5	1,957.8	0	- 100
ب- التحويلات المالية عن طريق الهاتف النقال:						
1- زين كاش	225,564.23	2,604,375.48				
2- آسيا حوالة	16,351.10	4,318.20				
3- ناس باي	26,306.10	7,184.0				
المجموع	268,223.2	2,615,877.70	875.3			